

# مؤسسات المعلومات الوثائقية المركزية والمحلية ودورها في المجتمع\*

بقلم: مايكل كوك

ترجمه: أ.د. مصطفى على أبو شعيشع

أستاذ الوثائق - قسم المكتبات والوثائق والمعلومات  
كلية الآداب - جامعة القاهرة

ويستند على شبكة إدارية. ولكي يتسنى ممارسة و إنجاز كلا هذين الجانبين الوظيفيين بطريقة سليمة ومناسبة، لابد وأن يكون مركز الوثائق جزءاً من جهاز يعترف بكلا هذين الجانبين ويسلم بأهميتهما، مما يسمح له بالعمل كما ينبغي في كلا المجالين كمؤسسة إدارية وكمعهد بحث في نفس الوقت.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المجتمع ككل ينظر إلى مركز الوثائق على أنه أحد مؤسساته وأجهزته الثقافية شأنه في ذلك شأن المتاحف ومكتبات المراجع، من حيث كونها منشأة بواسطة المجتمع كأماكن يتردد عليها الأفراد - إذا ما شاءوا وإذا ما كانوا غير مرتبطين بعمل ما - بغية متابعة اهتماماتهم وميولهم الشخصية والخاصة.

ويعتبر البحث من الضرورات الهامة والحيوية للمجتمع، فهو ضروري لتخطيطه

إن نجاح أى برنامج وثائقي يعتمد بالدرجة الأولى على الانحياز المتبادل والمتوازن لجانبية الوظيفيين: الجانب الإداري الذي يكون موجهاً ومحكوماً بواسطة الإداريين العاملين بالجهاز أو الجهة المطبقة لذلك البرنامج؛ والجانب البحثي الذي يكون موجهاً ومحكوماً بواسطة عالم الدارسين والباحثين. وهذا الجانبان منفصلان ومستقلان، غير أن الجانب الثاني مازال يعتمد على الأول لتوفير وتأمين المواد اللازمة، على الرغم من أن ذلك الجانب الثاني (البحثي) له الصدارة والأولوية في الترتيب والمنزلة والأهمية على الجانب الأول - بمعنى أن الأغراض والأهداف الكاملة والشاملة للمؤسسة الوثائقية لابد وأن تصاغ وتحدد أساساً من حيث قيمتها للبحث والاسناد المرجعي.

والمؤسسة الوثائقية هي هيكل بحثي يقام

\* Cook, Michael: Central and Local Archives Services and Society; Modern archives administration and records management: A RAMP reader, Compiled by Peter Walne. Paris, General Information Programme and UNISIT, 1985, P.P. 45 - 61

وإلحاداته الحكومية فى ظل المستجدات من الظروف والأحوال الحديثة، كما وأن البحث ضرورى أيضا كمنشأط «يتم فى أوقات الفراغ» وكمركز تجميع أو مجمع للميول والاهتمامات الشخصية والخاصة. ولا ينبغى تعريف كلمة «بحث» بشكل ضيق ومحدود. فإن نشر الوعى التاريخى والاهتمام بسيرة الأسلاف والأجداد والتجارب الماضىة - يعد ضروريا وحيويا لسلامة وصحة المجتمعات الحديثة التى طغت عليها الأبنية العصرية، وغلب عليها الأجهزة التى خرجت إلى حيز الوجود فى أواخر القرن العشرين. وتناط مراكز المعلومات الوثائقية بواجبات لا سبيل إلى التغاضى عنها فى هذا الصدد، ولا ينبغى على تلك المراكز أن تقلل من شأن أو تتجاهل رفقتها الضرورية مع المؤسسات والأجهزة الأخرى المخصصة والمكدسة للمعلومات والإعلام والإسناد المرجعى والتعليم.

إن الطبيعة الجوهرية الأساسية لمركز الوثائق كمؤسسة ثقافية تنكشف وتبلور، على أنها أكثر وضوحاً وتميزاً فى الدول النامية، حيث لا تكون الرؤية محجوبة أو مستعصية من جراء ما تتسم به الدول المتقدمة من تعقيد هائل وتنوع كبير فى المؤسسات التخصصية. إن الدولة التى كان لزاماً عليها أن تقيم لنفسها الصروح والأبنية الثقافية (والإدارية) الكبرى فى العقود الزمنية القليلة القادمة، سوف يكون من المحتم عليها أن تقيم الدليل العملى حول ماهية تلك الصروح والأبنية فى بساطتها. وفى الدول النامية تشكل مراكز الوثائق الوطنية جزءاً من مجموعة مؤلفة من أربعة مؤسسات متداخلة أو متوازية؛

والمؤسسات الثلاث الأخرى هى: المكتبة الوطنية، والمتحف الوطنى، ومركز الوثائق الوطنى. ولكل من تلك المرافق طابع فردى يميز لها، وبرنامج للخدمة والتوسع.

وللمكتبة الوطنية جانبان متعارضان معها - شأنها فى ذلك شأن مركز الوثائق - ألا وهما جانب البحث/الإسناد، والجانب الترفيهى العام، كما وأن من المرجح أنها تفرد بخطة خاصة للخدمات الإقليمية أو الفرعية. كما أنها ترتبط وتتصل بالكثير من الجهات والأجهزة الأخرى: الأجهزة الحكومية لتأمين المكتبات الفنية، والجامعات والمؤسسات التعليمية لتأمين المكتبات المدرسية وكذلك أجهزة البلديات، وهلم جرا. وبالمثل فإن المتحف الوطنى يقيم صلات وعلاقات العمل مع الأجهزة الأخرى، وينظم البرامج اللازمة: مؤسسات الخدمات التخصصية، والفروع الإقليمية، ومؤسسات الخدمات التعليمية، وبرامج البحوث المستمرة والمتواصلة ويتصل مركز التوثيق الوطنى ويرتبط بالأجهزة الحكومية، والجامعات، والمؤسسات التعليمية، وأجهزة البحث والصناعة. وبين كاهه تلك المؤسسات يتخذ مركز الوثائق موقعه المناسب والصحيح تماماً ليمارس دوره الفعال والنشط فى إدارة وتجميع سجلات ومحفوظات الأجهزة الحكومية وترويج استخدامها فيما بين الجامعات، والأجهزة التعليمية، ومعاهد البحوث، وفيما بين جمهور المستفيدين.

وفى بعض الدول يمكن رؤية ثلاث على الأقل من تلك المؤسسات الأربع - المتحف ومركز الوثائق والمكتبة - تحتل أبنية تقع فى

نطاق عام ومشارك. وتتضح قيمة وأهمية هذا التمركز دفعة واحدة ومباشرة من وجهة نظر المجتمع ككل. كما وأن المستفيد من تلك المؤسسات - سواء كان مهنيا، أو باحثا، أو هاويا متحمسا، أو مدرسا يبحث عن وسائل مساعدة في مجال التدريس - سوف يختبر مدى ما تكون عليه من فاعلية وكفاءة من خلال مجموعة من الضوابط والمعايير تتمثل في: المعلومات التي تقدمها له والتسهيلات أو الأشكال أو النماذج التي بها تلك المعلومات من جانب تلك المؤسسات. وعند إصدار أحكامه وقراراته في هذا الخصوص. سوف يضع المستفيد في حسابه وتقديره - من ناحية - محتويات أو مقتنيات المؤسسة ذات الصلة وأساليب توفيرها وأتاحتها للتداول من خلال المساعدات الاستدلالية والمعلومات التفسيرية، كما يضع المستفيد في حسابه وتقديره - من ناحية ثانية - وفرة وسهولة المستلزمات المؤمّنة للراحة، وساعات العمل وأوقاته، ووجهات نظر فريق العاملين، وفعالية العلاقات والترابط بين تلك المؤسسات ومختلف أجهزة البحث الأخرى. وفي كافة تلك الأمور تستطيع كل مؤسسة تقليل أو تقليص دوره وأهميته للمجتمع من خلال الأداء المتردى أو الضعيف. وفي مركز الوثائق تكون كل نقطة من تلك النقاط على جانب كبير من الأهمية والقيمة.

ولا بد أن يحتوى مركز الوثائق - في الحقيقة - على جميع الوثائق الأساسية للدولة. وأن يتعهد بالعناية كل سلسلة غير جارية وعلى جانب كبير من الأهمية من سلاسل الوثائق والمستندات والسجلات - مهما

كانت درجة سريتها أو حساسيتها أو حضورتها. وهذا هو الهدف الذى من أجله تكرس المؤسسات الوثائقية والذى يرمى إلى حفظ وإدارة المستندات والوثائق الهامة. ويسرى نفس هذا المبدأ على المراكز الفرعية بنفس قدر سريانه على المؤسسات الوطنية.

إستناداً إلى ما تقدم، لا بد وأن تكون مراكز الوثائق الوطنية مكتملة بقدر المستطاع. ولكن بينما تسعى المكتبة ربما إلى تحقيق الكمال فى مقتنياتها من خلال سياستها الشرائية، وبينما يعتمد مركز التوثيق بالضرورة على شمولية المقتنيات فى إطار نطاقه الموضوعى - لا يستطيع مركز الوثائق تحقيق الكمال فى المستندات والوثائق بنفس هذا المفهوم. ولا يكون بوسعها إلا أن يقبل بالضرورة، كأحد الأهداف، إقتناء الهام من السجلات الناتجة من كل جانب من جوانب أنشطة حكومته. كما وأنه يستطيع أيضا - إذا ما شاء - توسيع نطاق المعلومات التى يقنيتها وذلك من خلال الحصول على سجلات تكميلية من أى مكان آخر.

إن المستفيد من خدمات تلك المؤسسات (مركز الوثائق، المكتبة، المتحف) فى متابعة مجال ما من مجالات المعرفة، من المحتمل أن يصطدم بالقيود والضوابط التى تحكم المقتنيات. وللتغلب على تلك القيود والضوابط، إذ أن من يتحول إلى مصادر أخرى؛ إذ يتحول من مركز الوثائق إلى المكتبة أو المتحف والعكس بالعكس. وكمواد مرجعية أو بحثية، فإن مقتنيات جميع المؤسسات والاجهزة الثقافية تكون مكتملة لبعضها البعض بشكل تبادلى. ومن حق

مجتمع أن يتوقع وجود التعارف الكامل والتام بين كافة مؤسسات الخدمات المرجعية القائمة فيه، ذلك التعاون الذى ينبغى أن ينبثق من الضوابط التحويلية والرقابية الحاكمة لها، ومن مواقف وتدريب أفرادها. إن من الضرورى أن تحتفظ كل مؤسسة بشخصيتها الفردية المميزة لها، وأن تقوم بعملها الخاص بها. ولهذا السبب لا بد وأن يكون لكل مؤسسة ما يلزم لها من الجهاز الحاكم والسلطات والموارد اللازمة. ولكن جميع مؤسسات المراجع لا بد أيضا - بالمعنى الحقيقى والصحيح - أن تشكل مورداً عاماً ومشتركا للمجتمع. كما ولا بد لها من العمل معا بصورة واضحة، وأن تستخدم موادها معا، وعلى نحو جماعى ومشترك، وأن تعتبر نفسها كيانا واحدا.

إن تخطيط مراكز الوثائق العامة ومنافذ أو قاعات التداول والإطلاع - مثل غرف وقاعات البحث فى مراكز الوثائق - لا بد وأن يتم على ضوء ما يكون متوفرا من مؤسسات وتسهيلات فى أى مكان آخر. وعلى حد سواء، فإن تخطيط وتنظيم المساعدات الاستدلالية وأدوات البحث - تجهيز ومعالجه البيانات بما يكفل ويؤدى إلى حسن استخدام المواد - لا بد وأن يتم أيضا، إن أمكن، على الشبوع وفى منافذ تداول واستنساخ مثل تلك البيانات والمعلومات. كما أن ساعات العمل من الأمور التى تهتم المستفيدين إلى حد بعيد. وتعتمد ساعات العمل سواء الأساسية أو الزائدة عما هو مقرر على عدد أفراد فريق العمل. ولكن هؤلاء الأفراد يمكن تدبيرهم وتأمينهم للقيام بخدمات عامة ومشتركة تتم على الشبوع، بينما لا يتسنى تدبيرهم وتأمينهم للقيام

بخدمات منفصلة أو مستقلة. ويخضع لنفس تلك القيود كثير من الخدمات الفنية الأخرى المساندة لاحتياجات المستفيدين والتى يمكن تقديمها بشكل عام ومشترك أو على الشبوع بينما لا يتسنى تقديمها بشكل منفصل أو مستقل: مثل خدمات التصوير الفوتوغرافى، وخدمات الحفظ، وخدمات الطباعة والنشر، وخدمات العرض، وكذلك الخدمات التعليمية، وتعزيز وتنمية البحوث من خلال إنشاء وحدات بحث داخلية.

وسواء كانت المؤسسات والأجهزة الثقافية الوطنية منظمة ومخططة كوحدات متميزة وواضحة المعالم أو كمؤسسات متصلة ومتراصة، فإنها تعتمد بالتساوى وبنفس القدر على مدى كفاية الموارد المخصصة لها من جانب الدولة. كما وأنها تعتمد كذلك على مقدار الفعالية التى نستطيع بها التعبير عن احتياجاتها والحصول على اعتراف وقرار بسياستها على مستوى عال. ولهذا الأسباب، فإن إدارة وتنظيم وتوجيه وضبط ومراقبة الأجهزة والمؤسسات الثقافية الوطنية من الأمور التى تهتم المجتمع إلى أبعد حد. ولا بد وأن تكون مثل تلك الأمور من صميم مستويات واختصاصات أجهزة مختصة أو أفراد مناسبين ومؤهلين فى الجهاز الحكومى: مثل وزير وبادارئة الوزارية بالضرورة والحتمية. وقد يكون من الصعب إثارة الجدل أو الاعتراض على ذلك الاقتراح الذى مغاده أن المؤسسات الثقافية الوطنية الكبرى يمكن أن تشكل فى حد ذاتها جهازاً وزارياً ولتحديد وتقرير ما ينبغى أن يكون عليه مثل ذلك الجهاز لا بد من إتخاذ بعض القرارات الإضافية

المهنيين فى مختلف المؤسسات من متاحف ومكتبات ومراكز وثائق كان صعبا ونادرا، كما أنه قوبل بالمقاومة من جانب الكثيرين منهم. وقد كان ذلك من ناحية هو النتيجة الطبيعية لظروف وأحوال العمل آنذاك فى تلك الأيام السابقة والمبكرة وذلك لأن جميع تلك المؤسسات - على مستواها العصرى على الأقل - قد تطورت تطورا سريعا للغاية وشكلت وضعا جديدا فى العقدين الماضيين: إنها بالفعل مؤسسات جديدة كل الجدة. ففى الأيام المبكرة والأولى لقيام كيان جديد، ينشغل الأفراد فى معالجة المشكلات الأولية، وتجميع الموارد الأساسية، وتنظيم تلك الموارد، وإعلام جمهور المستفيدين، ووضع الهيكل المهني والهيكل الرقابى والتنظيمى. وفى غضون تلك المرحلة، لا تكون الحاجة عاجلة أو ملحة إلى التعاون خارج نطاق كل مجموعة مهنية مباشرة. ومن ناحية ثانية، فإن إنعدام التعاون وحتى الكراهية المتبادلة غالبا ما تسود وتقع جزئيا من جراء وبسبب التنافس على الموارد، وإخضاع أو تبعية مجموعة لأخرى فى بعض الأحيان. إن ذلك الإخضاع أو التلويح به - كان فى حد ذاته واحداً من الأسباب الهامة وراء تدنى العلاقة بصفة عامة بين أمناء الوثائق وأمناء المكتبات. ومن منظور المجتمع ككل، وكذلك من منظور جمهور المستفيدين، فإن العلاقة المميزة بين المكتبات ومراكز الوثائق هزيلة وضحلة إلى حد بعيد. إذ تحتوى مراكز الوثائق على كتب، وتحتوى المكتبات على وثائق. ومن المرجح أن البحوث والاستقصاءات الموضوعية تغطى كلا من هاتين المؤسستين.

حول الأهداف العامة لمراكز الوثائق. والمؤسسات الثقافية الأخرى. ومن الخيارات الممكنة فى هذا الصدد، على سبيل المثال، ذلك الخيار بين «المعلومات» و«العلوم التاريخية». فإذا كانت مراكز الوثائق تُرى أساسا وبصفة رئيسية على أنها إحدى المكونات فى مرافق معلومات الدولة، فإن الهياكل الوزارية سوف تنزع آنذاك إلى أن تكون تلك المختصة والمهتمة بالخدمات العامة والمشاركة، وإدارة المعلومات والتوثيق. أما إذا كانت مراكز الوثائق تُرى أساسا وبصفة رئيسية على أنها أحد العناصر فى تنمية موارد الدولة ذات الصلة بمواد البحث التاريخى، فى الهياكل الرقابية والتنظيمية سوف توجه آنذاك نحو القطاع التعليمى أكثر وأكثر بشكل مضطرب وسوف تهتم بالجمع والتوفيق بين أنشطته المتاحف والأنشطة الأخرى ذات الصلة بالآثار القديمة والبحوث.

وقد يكون من الصعب التوصل إلى خيار محدد، كما وأن أى هيكل رقابى أو تنظيمى لا بد وأن يكون مرنا بما يكفى للسماح لمراكز الوثائق - مثل المؤسسات الموازية - بالتعبير عن فرديتها الخاصة وتطورها. ولكن من الضروري أن يكون ذلك الهيكل حاسما بما يكفى ويكفل استخدام المراجع على نحو عام ومشترك وكذلك المؤسسات العامة والمشاركة، التخطيط. ومن الضروري أن يتجنب عنصر التخطيط خطر إخضاع جزء من البرنامج الكلى لجزء آخر، أو إنجازها على حسابه، ووقوع الضغط على فئة معينة من العاملين دون سائر أفراد فريق العمل.

ولقد اتضح أن التعاون فى الماضى بين

الموارد المطلوبة محدودة والأعداد بالغة الصغر.

ولا يعنى هذا أنها لا تكون ذات أهمية قابلة للقياس، غير أن الصعوبة تتأتى عندما ينتهى بنا الأمر إلى أن ندخل فى الحساب والاعتبار تلك التخصصات التى يسعى المجتمع الحديث إلى إيجادها بكل إصرار، وذلك لإنقضاء ذلك الزمن الذى كانت فيه المؤسسة الوطنية الواحدة فى معظم الدول - كافية للقيام منفردة بكافة أوجه نشاطها. وتخضع المتاحف والمكتبات ومراكز الوثائق، ومراكز التوثيق جميعها للتجزئة والتقسيم إلى خطوط تخصصية.

إن المجموعات التخصصية من وثائق، ومستندات، وسجلات، وكتب تتطور وتنمو إما على أساس أشكالها أو موضوعاتها فالمجموعات التى تستند أو تتركز على الشكل هى من السمات البارزة والمميزة لمسرح المحفوظات، على الرغم من أنها توجد أيضاً فى مجال الفنون والمتاحف. ولقد كانت المحفوظات الفيلمية من أكثر التطورات وضوحاً وبروزاً، فى هذا المضمار، وكان من المسلم به فى معظم الدول فى عام ١٩٥٤ وخاصة بريطانيا أن كلاً من المواد الفيلمية والمواد السمعية المرئية لا بد من الاحتفاظ بها وإدارتها والعناية بها بمعرفة مركز أرشيفى متخصص. فالوثائق الفيلمية تستلزم موارد أكبر وأعم وأشمل مما تتطلبه سائر الوثائق العادية الأخرى. كما وإن الأفلام ذاتها لا تتطلب فحسب مستويات ومعايير أعلى للحفاظ والتخزين وقدراً أكبر من المعدات للاسترجاع

وعلى الرغم من ذلك فإنه من الواضح أن لكل من المكتبة ومركز الوثائق أهدافاً وأساليب محددة وواضحة المعالم، ولا بد وأن يكون لكل منهما برامج وموارد متميزة ومحددة، وأفراد مدربين على مختلف الأسس والمبادئ، وهياكل إدارية داخلية مختلفة تناسب مع مهام ووظائف كل منهما. وبكافة تلك العناصر والمقومات مجتمعة، لا بد - بطبيعة الحال - وأن يتوافر لكل من هاتين المؤسستين، ما يستطيع تقديمه لأفراده من فرص وظيفية ومهنية صحيحة ومناسبة. ولن يكون فى المستطاع - إلا بعد تحقيق هذا - تذليل الصعوبات وإقالة العثرات الناجمة عن غيرة ومخاوف المجموعات المهنية. وعلى الرغم من بساطة تلك المشكلات على ما يبدو، إلا أنها تعد بحق من أسباب وقوع حالات التردى من الاخفاق والقصور فى كثير من المؤسسات الثقافية فى كثير من البلدان. ولذا، فإنه من الضروري معاملة تلك المشكلات بكل الحزم والجدية.

إن كثيراً من المؤسسات الثقافية السابق ذكرها يعتبر صغيراً ومحدوداً وفق معايير معظم المؤسسات والأجهزة العامة. وللحجم أهمية كبيرة فى تحديد طبيعة ومدى فاعلية واقتدار أية مؤسسة من المؤسسات ويكون ذلك أكثر وضوحاً على المستويات الأخرى غير المستويات الوطنية، حيث يستطيع أى فرد أن يدرك ويتحقق من أن مركز الوثائق الوطنى - الذى يعمل مع الحكومة المركزية وينفرد بفريق معروف من المستفيدين - هو مؤسسه تتسم بالحيوية والفاعلية. ومع ذلك، فإنه وفق معايير المؤسسات الحكومية الأخرى، مثل الدفاع، والتعليم، والصحة العامة، تكون

نستطيع التمييز بين نوعين منها: تلك التي تضم وتجمع مواد أصلية؛ وتلك التي اختارت أن تكون أو تصبح «مراكز توثيق» وفي تلك المجموعة المذكورة أخيراً، لا يكون السعى أو الحرص على رعاية أو العناية بالمواد الأصلية - سواء كانت أرشيفية أو غير ذلك - هو بيت القصيد، ولكن - بدلا من ذلك - يكون الهدف والقصد هو إقامة مكتبة مصغرات فيلمية، مدعمة بقوائم عن المواد المحفوظة في أماكن أو مؤسسات أخرى، أو مدعّمه بمخلصات وصفية منشورة عن تلك المحفوظات.

إن ظهور ذلك النوع الثانى من المجموعات كان له أبلغ الأثر فى الحد أو الاقلال من شكوك العاملين فى المتاحف وأمناء المحفوظات الذين عانوا الأمرين على حد سواء من تنافس الجامعيين المتخصصين معهم، والذين انحصر جل إهتمامهم فى حماية وصيانة وحدة وتماسك سلاسل أو مجموعات المحفوظات أو المصنوعات اليدوية القديمة الواقعة فى نطاق اختصاصهم ومسئولياتهم. ولكن عندما يتصل الأمر بصناعة من الصناعات أو مجال علمى بحثى واستقصائى، أو ابتكار أو إبداع فنى، فإن الحجة تكون قوية لتشكيل مجموعة بحث تستند وترتكز على العمليات أو المؤسسات الأصلية. وكما هو الحال بالنسبة لكافة المحفوظات الأخرى، لابد من التعامل مع المواد وفق أصول ومعايير الممارسة المهنية السليمة، ولكن الممارسة المهنية لا تفرق - ولا ينبغى لها أن تفرق - بين مؤسسات الخدمات الوثائقيه (وغيرها من المؤسسات الأخرى) التى ترتكز وتستند على إدارة منطقة إقليمية وتلك

والاصلاح، ولكن لا يتسنى «قراءتها» إلا بواسطة معدات باهظة التكاليف والنفقات. ومن ناحية ثانية، فإن التسليم العام بما لتلك المحفوظات من قيمة وأهمية يعوض عن تلك التكاليف والنفقات الإضافية، وفصل المحفوظات الفيلمية إلى جمهور المستفيدين بطريقة لا ترقى إليها سائر المحفوظات العادية. كما وأن من الظواهر الأكيدة والمضمونة ذلك النمو والتطور المستقبلى للمحفوظات الفيلمية كروافد للتاريخ المعاصر، إلى جانب جمع الأدلة والقرائن الشفوية. كما وأن نمو المحفوظات الفيلمية والسمعية والمرئية المرتكزة على الموضوع من المرجح أنه مازال أيضا أكثر إثارة.

وهناك نوعان من المحفوظات؛ النوع الأول عبارة عن مجموعات يتم تكوينها إصطناعيا أو بنحو متكلف عن موضوع محدد سلفا ومقدما. ولقد تم تكوين مجموعات متخصصة فى بريطانيا فى السنوات الحديثة عن موضوعات مثل: التاريخ العسكرى والحربى أو البحرى، والعلوم السياسية، والإدارة الاجتماعية، والتاريخ التعليمى، والتاريخ الزراعى، والنشر، والمسرح، والفنون الشعبية، وغير ذلك من سائر الموضوعات الأخرى. وفى كثير من الحالات، كانت تلك المجموعات تعتمد وتتوقف على الجامعات وكانت امتداداً للممارسات الطويلة العهد للجامعات والمكتبات الأخرى عندما يقع اختيارها على موضوع تتولى هى جمع المواد اللازمة له. ومن ناحية ثانية، فإن هناك أيضا العديد من المؤسسات الوطنية المتخصصة، ومن بين العدد الكلى للمجموعات المتخصصة

خارج النطاق الأصلي الذي أوجدت وانشئت من أجله أصلا .

ولما كان من أهداف مركز الوثائق دائما وأبدا - على الرغم من أنه ربما يكون هدفا غير معلن صراحة - اشتمال عنصر واحد على الأقل للتوثيق المنتظم، فإن المكتبة الرئاسية يبدو قد أدركت واحدا من المثاليات الكامنة للمؤسسات الوثائقية. والمثلث الرئيسى فى تلك الحالات يتمثل فى أن كل مكتبة رئاسية تقصر عملها فقط على فترة رئاسية واحدة ومحددة بصفة خاصة، تاركة الفترات اللاحقة لمكتبات رياضية جديدة. وتنتسب تلك المكتبات إلى دار الوثائق الوطنية، كما وأنها ترتبط دستوريا بالمؤسسات الوثائقية، حيث تحتوى دار الوثائق الوطنية على السجل الرسمى المستمر للحكومة، والذي كان فيه رئيس الدولة موضوع الدراسة يمثل مجرد حلقة عابرة.

ومن ناحية ثانية، يسود الآن فى بعض الدول إتجاه جارف وقوى نحو إنشاء مؤسسات على نسقا لمكتبات الرئاسية، غير أنها تركز خلافا لها على الوثائق والممتلكات الأخرى للبارزين من الأفراد. وفى تلك الحالات فإن الارتباط بدار الوثائق الوطنية يكون أكثر ضعفا. ولا بد من تقدير وتثمين ما يكون لمثل تلك المؤسسات الخاصة من قيمة وأهمية بالنسبة للمجتمع بنفس القدر من الدقة التى يتم بها تقدير وتثمين قيمة وأهمية المجموعات التخصصية، والضوابط أو المعايير التى تستخدم للحكم عليها هى: هل تتوفر لها الإدارة المهنية المناسبة؟ هل الموارد المتوفرة والمتاحة لها كافية ووافية؟ هل المثالب

سى تركز على صناعة من الصناعات أو مؤسسة تخصصية. والمطلوب والمنشود هو وجود التعامل مع المواد بطريقة صحيحة ولائقة، وضرورة تأمين المواد الكافية من الأفراد والمستلزمات المساندة الأخرى. ولضمان تحقيق المطلوب، فإنه من المستحسن أن يكون هناك قسط من التنسيق فى تكوين وتشكيل المجموعات المتخصصة الجديدة، وأن تكون هناك وسيلة لتحقيق مركزية المعلومات بصددتها، وأن تكون هناك ضوابط ومعايير معترفأ بها على المستوى الوطنى تخضع لها تلك المجموعات.

ولقد كان ابتكار «المكتبة الرئاسية» ونموها السريع من أهم التطورات فى عالم المؤسسات والأجهزة الثقافية على الصعيد الدولى. ولقد أصبحت تلك المكتبات الرئاسية فى الوقت الحاضر من العلامات المميزة والبارزة فى الحياة الأمريكية. وهى فى الواقع الأمر عبارة عن مجموعات مؤلفة من المكتبات، ومراكز الوثائق، ومراكز التوثيق، والمتاحف - مخصصة ومكرسة لدراسة حياة رئيس دولة معين بالذات، والرفاق الذين عاشوا معه، والسياسات التى إنتهجها، والفترة الزمنية التى عاشن فيها. ولما كانت تلك المؤسسات تركز - من حيث المبدأ - على الوثائق الشخصية والخاصة لذلك الرئيس، وممتلكاته، ومجموعاته - فإنها تستحق على الأرجح أن تسمى «مركز وثائق» بدلا من أن تسمى «مكتبة» على الرغم من قبولها لبعض أهداف كل من المكتبات ومراكز التوثيق على حد سواء، وذلك من خلال عمليات الجمع المنتظم للأوراق والمستندات والوثائق والكتب والأشياء

والعيوب - التي يجد المستفيدون أنفسهم من أجلها مضطرين إلى زيارة المؤسسات المستقلة لتابعة ومواصلة إبحاثهم - لا تشكل عنصراً ترجيحياً غالباً أو تقل وزناً واعتباراً عما يكون للمجموعة الخاصة من قيمة وأهمية وتنظيم محكم؟.

إن التطور التدريجي والمتواصل لمراكز التوثيق بصدد موضوع معين بالذات لا يلغى الحاجة إلى مركز وثائق توثيقى شامل للدولة كمؤسسة تختص وتهتم بالوثائق أو المعلومات عن المقتنيات الوثائقية. وفي بريطانيا، يكون ذلك من اختصاص اللجنة الملكية للوثائق التاريخية التي تتعهد بالسجل الوطنى للوثائق. أما السجل الوطنى الذى يحتوى على كشوف وقوائم وتقارير عن المؤسسات والأجهزة الوثائقية أو من الأفراد الخصوصيين عن أماكن وجود ومحتويات الوثائق فهو عبارة عن مركز توثيق تخصصى ويشبه عمليات التوثيق العلمى. ويتمركز مجال نشاطه الخاص فى ضمان اكتمال معلوماته بقدر ما تسمح به الظروف، ووضع الأسس والأساليب الفنية للوصول إليها وتداولها. ومن مسئولياته عمليات الفهرسة، والتكشيف، وتجميع القوائم، وتقديم خدمات التوجيه والارشاد، والرد على الاستفسارات. وهو فى الحقيقة واحد من مجمع المؤسسات العامة المشتركة بين مؤسسات المراجع والتي لا بد أن تظهر بالضرورة والحتمية لاستكمال أعمالها.

والحقيقة أن ما سبق أن قيل حتى الآن بصدد المؤسسات الثقافية الوطنية، العام منها

والتخصصى على السواء - ساد إفتراض بأنها سوف تدعم وتعزز بشبكة من أجهزة ومؤسسات ثقافية محلية ذات مظهر عام مماثل. إن التقسيمات الإقليمية الأساسيه للدولة لا بد وأن تضم وتحفظ على الأقل بتلك المجموعة الثلاثية العامة والمشاركة، ألا وهى: المكتبة والمتحف، ودار الوثائق. وتختلف مهام ووظائف تلك المجموعة الثلاثية عن مهام ووظائف المؤسسات الوطنية، نظراً لسهولة التعامل معها والوصول إليها نسبياً، وبسبب أهميتها للمجموعات البشرية الفعلية ذات التنظيم المشترك لا بسبب أهميتها للمؤسسات الترفيهية العامة للدولة. وبطبيعة الحال، فإنها سوف تكون أقرب لغير المتخصصين من جمهور المستفيدين، كما وأن الفائدة التى تستخلص منها، والتي تحددها بطبيعة الحال محتوياتها، سوف تكون أكثر محلية. وعلى الرغم من أنها سوف تخدم أهداف وأغراض الباحثين المهنيين، إلا أنها سوف تكون أقل تكريساً للبحوث العلمية الأكاديمية الخالصة. وإن لم يكن الأمر كذلك فإنها سوف تتكشف عن نفس خصائص وسمات وعلاقات ومهام ووظائف المؤسسات الوطنية التى تكون من ذلك النوع والنمط. وسوف تكون كافة تلك المؤسسات موزعة بين المهام الفنية (أو الإدارية) والإسنادية (أو المرجعية)، والترفيهية، وسوف تتصل جميعها بالخدمات التعليمية. وسوف توضع جميعها فى خدمة نفس المجموعة من المستفيدين المتعلمين الذين يصدر عن أحكامهم على ما تقدمه تلك المؤسسات من خدمات تسهيلية، وما يتخذه أفرادها من مواقف.

ونكن كما هو الحال على المستوى الوطنى سوف يكون لكل مؤسسة ثقافية بالضرورة شخصيتها الخاصة المميزة لها، ومشاكلها الخاصة لها، ونظامها الخاص لمعالجة تلك المشاكل. كما لا بد وأن يكون لكل منها تنظيمها الخاص، وأهدافها الخاصة، وبرامجها الخاصة، إلى جانب الموارد المناسبة التى تمكنها من أداء خدماتها ومهامها الوظيفية. وإذا لم تتوفر لها تلك المستلزمات الضرورية، فإنها سوف تعجز عن أداء خدماتها، وسوف يسلم المجتمع بهذا العجز ومن السلوكيات الأخرى المؤدية إلى عجزها أيضا انعدام التعاون الفعال والإيجابى بينهما، وانعدام الميل إلى العمل المشترك مع بعضها البعض.

ومما لا شك فيه - بقدر ما يهتم المجتمع ككل، أن النموذج المثالى فى هذا الخصوص لا بد وأن يتمثل ويتجسد فى مؤسسة ثقافية مترابطة، وعامه ومشاركة، وقائمة على التكامل والتساند المدروس والمنظم، ولكنها تكون مؤلفة من عناصر أساسية فعالة ومختلفة ومتساوية. ويعد الحجم من المشتملات النوعية والخاصة للمرافق الإقليمية أو المحلية؛ فالمساحات الأصغر نطاقاً تكون الأقرب إلى جمهور المستفيدين وتمثل ما يراه الأفراد على أنه جماعتهم البشرية العامة، ذات التنظيم المشترك، وتكون فى متناول الزيارة بكل يسر وسهولة. أما المساحات الأوسع نطاقاً، فإنها تضم موارد أكبر وسلطات أشمل، غير أنها تتمركز فى مواقع قل أن تكون ميسورة أو مناسبة أو مشجعة على الارتياح والزيادة. ويستمر هذان المستويان ويتجلبان بكل الوضوح والتميز فى المناطق

الحضرية الكبرى: مثلاً تضم المقاطعات الرئيسية الكبرى ومجلس لندن الكبير The Metropolitan Counties and the Great London Council مساحات شاسعة من توافر الموارد السخية، وعلى الرغم من ذلك فإنها تكون أقل ارتياداً - من جانب القطاعات السكانية المحلية - من المناطق الرئيسية الكبرى والأقسام الإدارية بلندن The Metropolitan Counties and London Borough التى تضم مساحات أضيق نطاقاً وتتوفر لها موارد أكثر محدودية، ولكنها تكون أكثر سهولة ويسراً من حيث ارتيادها والوصول إليها من جانب القطاعات السكانية المحلية.

وهنا، فإن طبيعة العمل الوثائقى المزدوجة الوجه بالضرورة تزداد تعقيداً من جراء تفرع ثنائى آخر فى المهام والوظائف. وبالنسبة للمؤسسات الوثائقية المحلية، يكون ذلك الاستكمال الثانى حاداً وبحاجة ماسة إلى المعالجة. فمن ناحية، تحتاج المؤسسات الوثائقية إلى قدر كاف من الموارد، ونظراً لحجم وطبيعة تلك المؤسسات، فإن تلك الاحتياجات لا يتسنى تأمينها إلا بمعرفة جهاز كبير الحجم إلى أقصى حد. فالجهاز المحدود من حيث الحجم والإمكانات لا يكون بوسعة أخذ ما يلزم من موارد تعهداته الأساسية وتوزيعها على ما قد يدرك أو يرى على أنه أعمال صغيرة وهامشية، وإذا ما فعل ذلك، فسوف يجد أن استثماره غير اقتصادي. وهناك حجم أدنى أو أقل للمؤسسة الوثائقية: فهو يحتاج إلى مساحة مكانية للحفظ والتخزين بكميات كبيرة، واجراءات مبسطة تمكن من الوصول إليه والانتفاع من خدماته على

الصدد، ضرورة أن تكون مقتنيات ونظرة عمل المركز الوثائقي المحلي سهلة الفهم والإدراك والاستيعاب من جانب جمهور المستفيدين عامة، إذ لا بد وأن ترتبط مقتنيات المركز الوثائقي بقدر المستطاع بالمجال الذي تخدمه، كما لا بد وأن تكون مكتملة. ومرة ثانية، سوف يكون الجمهور هو المناط بالحكم على هذه النقطة، وقد لا يرغب المستفيدون في زيارة أو التردد على العديد من المؤسسات أو الأجهزة لمتابعة ومواصلة أى من البحوث التى يقومون بإجرائها.

إن الفارق الواضح بين المركز الوثائقي المحلي ذات المجموعات المتواضعة والمؤسسات الوثائقية الإقليمية ذات المجموعات الغنية (نسبياً) - قد عولج بسهولة ويسر فى بعض الأماكن، حيث تتطابق الوحدة السكانية (المدينة) تطابقاً وثيقاً على الأقوام أو الجماعات البشرية التاريخية. فالمدن القديمة التى تتميز بتراكمات هائلة من الوثائق ووعى تاريخى كبير نسبياً (حيث من المرجح حقاً أن يكون استثمار واستغلال ذلك الوعى من الجهود الهامة والصائبة) تكون أكثر صلاحية من غيرها لإقامة المؤسسات الوثائقية الكافية والوافية ولكنها لا تكون هى الوحدات الرئيسية للحكومة المحلية. أما فى أى مكان آخر، فإن الوضع لا يكون على هذه الدرجة من المواءمة، وتضم الدول الصناعية مناطق كثيرة وثيقة الصلة والارتباط مادياً ومكانياً بالمراكز التاريخية، ولكنها تكون حضرية بشكل مميز وتضم (بطبيعة الحال) تراكمات كبيرة من الوثائق. إننا نقترح أيضاً من إدراك عام - لم يكن ميسوراً منذ فترة بعيدة بأن المدن الجديدة

مستوى جيد، وبرنامج نشط وفعال، ومكاتب، ومرافق تمكن من حفظ المواد، وفريق من الأفراد للنهوض بأعباء العمل. ومن حيث رد الأمور إلى جهات الاختصاص، وكذلك من حيث توافر الإمكانيات الفعلية، فإن كافته تلك المستلزمات والاحتياجات لا يتسنى توفيرها إلا بمعرفة وعن طريق أجهزة مختصة ومتخصصة أكبر حجماً وأوسع ثراءً. وانطلاقاً من هذه الرؤية، لا ينبغي أن يعهد بالمؤسسات الوثائقية، بصفة عامة، إلا لأعلى مستوى من وحدات الحكم المحلي. ولكن من ناحية ثانية يمكن القول بأن مقتنيات المكاتب الوثائقية المحلية المستندة على وثائق وحدات الحكم المحلي ذاتها. وعلى مجموعات من وثائق منتجة محلياً وغير رسمية الأصل والمنشآت تكون بالضرورة مواد للدراسات المحلية. ومن أهم مهام ووظائف تلك المكاتب الوثائقية المذكورة تبنى وتشجيع الدراسات المحلية التى تعد من وجهة المجتمع ذات قيمة كبيرة وملموسة.

ولا سبيل إلى نكران الحاجة إلى تأصيل وتعميق جذور الوعى التاريخى لدى الأقدام والجماعات البشرية، كما وأن استحداث وإدخال موضوعات مثل الدراسات البيئية ضمن المناهج التعليمية يعتبر من مظاهر تلك الحاجة. وانطلاقاً من هذا الرأى، فإنه من الضرورى أن يكون المركز الوثائقي متاحاً وميسوراً ويمكن الوصول إليه فى يسر وسهولة، كما يجب أن يكون محلياً بقدر المستطاع، ولا بد وأن يكون ملحقا بالمستوى الأدنى من وحدات الحكم المحلي. ومن الإعتبارات الأخرى ذات الأهمية فى هذا

الأجهزة الأكبر - معززة فى بعض الأحيان بعقود توكيل وعمل متلازم ومتطابق - لمعالجة تلك المشكلة فى السلطات أو الأجهزة الأصغر، تماما كما هو الحال فى وحدات الحكم المركزى حيث يقوم أفراد دار الوثائق الوطنية بممارسة أعمال الأشراف والرقابة والتنظيم وتقديم النصح والمشورة فى الأجهزة والمؤسسات التابعة للإدارات المركزية.

### (ب) جمع المحفوظات غير الرسمية :

إن حصر المحفوظات الخاصة وقبولها - فى الحالات المناسبة - على سبيل الودعة كان دائما وأبداً من أهم المهام الوظيفية للمؤسسات الوثائقية المحلية. ويعد هذا الجانب من النشاط واحداً من الخدمات «المحلية» ويعتمد فى واقع الأمر على معرفة المسؤولة الدقيقة والوثيقة للمنطقة المحلية وما تشتمل عليه من شخصيات هامة. وبشرط توافر المواد اللازمة، فإن من المفضل حصر واقتناء المحفوظات المحلية ذات الفائدة والأهمية - على المستوى الأكثر محلية بقدر المستطاع ومما لا شك فيه - من ناحية ثانية - أنه من الممكن مركزية ذلك أيضاً على المستوى الأعلى ولاسيما فيما يتصل بالمناطق الريفية. ولهذا السبب، يمكن تنظيم وتوجيه تلك المهمة من مهام المؤسسة الوثائقية المحلية على أى مستوى من مستويات الحكم المحلى يبدو مناسباً لتوفير الموارد المناسبة.

### (ج) الحفظ والتخزين :

من الواضح أن الحفظ والتخزين هو المشكلة الأولى بالعناية والمعالجة من خلال الترتيبات والإجراءات التى تتخذ خصيصاً لهذا الغرض فى أية حالة من الحالات. وحتى

ما بعد العصر الصناعى هى ذاتها «تاريخية» وأن تاريخها الممتد من أواخر القرن التاسع إلى العصر الحاضر ليس فقط جديراً باهتمام الباحثين ولكنه أيضاً حيوى وضرورى إلى حد ما لبقائهم كمجموعات أو أقوام بشرية. ولا بد من معالجة معضلة مركز الوثائق المحلى من خلال إدخال بعض العلامات الفارقة والمميزة بين مكونات المرفق ذاته، وكذلك من خلال لمس ومحو بعض العلامات الفارقة التقليدية بين المؤسسة الوثائقية وغيرها من المؤسسات الثقافية الأخرى.

إن المؤسسات الوثائقية المحلية تكون قابلة للتجزئة إلى خمس مكونات يعتمد كل منها على الآخر، ولكن من الممكن أن يستقل كل منها بموقعه وعملياته فى إطار خطة مدروسة وموجهة.

### (أ) إدارة السجلات :

تحتاج كل وحدة من وحدات الحكم المحلى إلى إدارة سجلاتها. وأكبر السلطات فقط هى التى تستطيع استخدام أفراد مهنيين لإنجاز هذا العمل، وهنا ينبغى على تلك السلطات الأكبر أن تستخدم مواردها من الأفراد المهنيين، وهيكلها التنظيمى الأكبر لتوفير الخدمات الاستشارية. والهدف العام من ذلك هو التأكد من سلامة الاحتفاظ بالمواد الوثائقية المناسبة والصحيحة بأشكال قابلة للاستخدام والتداول فى سهولة ويسر، ثم إخضاعها فى نهاية المطاف للظروف الإرسيفية بحيث - تظل مرة ثانية - بأشكالها القابلة للاستخدام والتداول. ومن الممكن طلب المشورة والخدمات الأشرافية من السلطات أو

المحفوظات وتداولها فى سهولة ويسر على المستوى المحلى لأغراض البحث والإسناد أو لآى من الأغراض الثقافية أو التعليمية الأخرى وسوف تنظم فى هذا الصدد الدراسات الجماعية على المستوى المحلى تماماً كما هو الحال بالنسبة للمدارس ومراكز تدريب المعلمين. ومن ناحية ثانية، فإن هناك استثناءاً واحداً فى هذا الخصوص ينعكس ويتجسد فى المجموعات الوطنية المتخصصة، فحيثما كانت مجموعة المواد غاية فى الإكتمال وحسن التنظيم، كان من المعتقد بصفة عامة أنها جديرة بتحمل مشاق السفر والانتقال إليها لزيارتها. وعلى الرغم من ذلك، ربما يرى المرء بصفة عامة أن من سبل الوصول إلى المحفوظات المحلية وتداولها فى سهولة ويسر ضرورة أن تكون تلك المحفوظات متمركزة على مقربة من مراكز التجمع السكانى بقدر المستطاع، ولاسيما وأن المؤسسات الثقافية (ومنها المكتبات بالذات) تقع هناك أيضاً فى محيط تلك المراكز. ويمكن الأخذ بهذا الحل وتطبيقه شريطة أن تكون سبل وسائل الوصول إلى المحفوظات وتحقيق تداولها فى سهولة ويسر متصلة ومرتبطة بشكل مناسب بأماكن الحفظ والتخزين التى تقوم على خدمة المحفوظات المشار إليها.

#### (هـ) الصيانة والترميم :

تعد هذه المهمة واحدة من المهام المركزية التى لا يتأتى القيام بها على الوجه الأمثل إلا بمعرفة جهاز مختص وقادر على تأمين وتقديم ورشة عمل تتفق وتنسجم مع المستويات والأصول والمعايير الوطنية، إلى جانب طاقم

حينما يخصص لإحدى المؤسسات الوثائقية المحلية (خلافًا لما هو معتاد ومألوف) أحد المباني المصممة خصيصاً، وربما يكون مازال هناك ما يدعو إلى اتخاذ قرار - من الناحية الإقتصادية للمشكلة - لتقسيم المقتنيات وتوزيعها فيما بين أماكن الحفظ والتخزين المركزية وتلك اللامركزية. وفى المناطق الحضرية، على الأقل، سوف يكون من المستصوب عادة تجنب الاضطلاع بما تستلزم أماكن الحفظ والتخزين المركزية الكبرى من أعباء مالية جسيمة، السعى إلى الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من السجلات والمحفوظات بعيداً عن الأماكن الباهظة التكاليف والأكثر اكتظاظاً، سيما وأن مثل تلك الأماكن تكون أكثر تلوثاً.

ونخلص مما تقدم إلى القول بأنه فى الإمكان تحديد واختيار أماكن حفظ وتخزين السجلات والمحفوظات بما يتفق مع الظروف المحلية، شريطة معالجة مشكلات تداول المحفوظات والتعامل معها وتحويلها من الاستعمال النشط، واسترجاعها للحصول على المعلومات، وعرضها للدراسة والبحث وهنا تتاح إمكانية تقسيم وتوزيع أماكن الحفظ والتخزين فيما بين الأجهزة والجهات والأماكن وتلك الأصغر بقدر ما تسمح به الموارد المتاحة.

#### (د) سبل الإسناد وإمكانية الوصول إلى المحفوظات وتداولها :

يعد الإسناد الإدارى واحداً من مشكلات إدارة السجلات. ولو تحقق ذلك لكان من الطبيعى أن تتحقق إمكانية الوصول إلى

أساس مقبول من الخبرة والأقدمية. وتعتبر مهام الرقابة والتخطيط من الجوانب ذات الأهمية القصوى للمؤسسة الوثائقية. فالرقابة الفعالة والتنسيق الواعى والدقيق هما السبيل الأوحد لتحقيق نجاح المؤسسة بأكملها. واغلب الظن أن هذا هو المجال الذى يصول ويجول فيه أمين الوثائق مستثمراً كامل ما لديه من مهارات وقدرات مهنية إلى أقصى درجة ممكنة من الفائدة. ولا بد أن يعمل أمين الوثائق فى إطار هيكل إدارى محكم ومنظم (لجنة للقرارات السياسية والمسئوليات ذات الصلة بالميزانية - كحلقة فى سلسلة القيادة) يؤازره ويسانده فى عمله بشكل إيجابى.

- ومن الناحية العملية والتطبيقية، فإن مؤسسة وثائقية سواء كانت على المستوى الوطنى أو المحلى لا بد وأن تكون مفصلة ومحددة بما يتناسب ويتطابق مع أوضاع وظروف الجهاز أو الدولة التى تستخدم تلك المؤسسة ومن الحتمية فى هذا الصدد ضرورة خضوع تلك المؤسسة لمعايير وأصول الممارسات المهنية، وضرورة مشاركتها فى المؤسسات التنسيقية المعتمدة فى الدولة أو المنطقة التى تنتمى إليها. وعند مراعاة كافة الفوارق والتباينات المحلية والخاصة ووضعها فى الحسبان، يمكن أن تتوافر لدينا أنذاك صورة أكثر وضوحاً عن طبيعة وماهية الممارسات المهنية الصحيحة وكيفية تنظيمها. وكلما ابتعدنا عن الفترة الريادية كلما امكن تنظيم المؤسسات بشكل أسرع وبطريقة ربما تكون مختلفة إلى حد ما عن المراحل المبكرة الأولى.

متخصص ومدرب من الأفراد للعمل فى تلك الورشة. وقد كان ذلك من الأمور المسلم بها فى الماضى سلبي وإيجابا. ويتمثل الجانب السلبي فى تلك الأجهزة الحضرية الكثيرة التى حاولت تأمين نوع ما من المؤسسات الوثائقية ولكنها، أسقطت منه ذلك القسم الهام الخاص بالصيانة والترميم. ويتمثل الجانب الإيجابى فى تلك الفئة القليلة من الأجهزة التى وافقت على التعاون مشاركة فى تأمين أو إدارة ورشة عمل لاصلاح وترميم وحفظ الوثائق، إن مرفق الحفظ الذى يدار بواسطة مشاركة من جانب اثنين أو أكثر من الأجهزة المحلية، أو وحدة الحفظ التى تدار من جانب جهاز واحد أكبر لاستخدام وفائدة أجهزة أخرى أصغر - كلاهما يكون من الإمكانيات العملية والفعالة على حد سواء. وسوف يتم تنظيم وتخطيط ورشة العمل وأفرادها على نطاق كاف وواف. ويمكن أن يكون موقعها فى منطقة قليلة التكلفة وميسورة من حيث سهولة الانتقال والوصول إليها كلما لزم الأمر، ولكنها تكون بعيدة عن مراكز الإزدحام وسط المدينة. ويمكن توزيع موضوعاتها وأفراد العمل والموضوعات التى تم إنجازها من الاعمال على اساس تناسبى وفق احتياجات ومتطلبات كل جهاز من الاجهزة المشاركة.

- وإلى جانب المهام الخمسة الوارد ذكرها، من الضرورى أيضاً بحث ودراسة الجوانب الرقابية العامة والشاملة مع تخطيط الموقف وتنظيم مكوناته. وهذه المهمة انصب ما تكون من صميم اختصاص الجهاز الاكبر التى تتوفر له الموارد الأوفر، والذى يكون أكثر قدرة على الأرجح لاستقطاب الفريق المهني اللازم على